



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد ملين دباغين - سطيف 02-
كلية الحقوق والعلوم السياسية

فرقة البحث التكويني الجامعي (PRFU): تطور الجريمة في ظل التحول الرقمي واستخدامات أنظمة الذكاء الاصطناعي:
الطريق نحو تحقيق الأمن الرقمي وسبل مكافحة الإجرام المعلوماتي (G01L01UN1902202300005)
فرقة البحث " حوكمة الحقوق الإجتماعية والثقافية: التحديات والرهانات
مخبر الدراسات والبحوث حول حقوق الإنسان

تعلن عن تنظيم الملتقى الوطني الهجين (حضور/عن بعد) حول:

الأمن العقاري في ظل التحول الرقمي في الجزائر- المكاسب والرهانات -

وذلك بتاريخ : 03 ماي 2025 بقاعة المناقشات، مكتبة الكلية

الهيئة المشرفة على الملتقى الوطني

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د. قشي الخير مدير جامعة سطيف 02.

مدير الملتقى: أ.د. بن أعراب محمد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02.

رئيسة الملتقى: د/ عوابد شهرزاد، جامعة سطيف 02.

المنسق العام: أ.د. صفو نرجس، مديرة مخبر الدراسات والبحوث حول حقوق الإنسان، جامعة سطيف 02.

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. وداعي عزالدين، جامعة سطيف 02.

رئيس اللجنة العلمية: د/ قرماش كاتية، جامعة سطيف 02.

رئيسة اللجنة التنظيمية: د/ لرقط سميرة، جامعة سطيف 02.

رئيس اللجنة التنظيمية: د/ كرميش نورالهدى، جامعة سطيف 02.

المنسق التقني: د/ بوصبع ريمة - د/ قلوليليا، جامعة سطيف 02.



تتشرف الهيئة المنظمة للملتقى الوطني أن تدعو للحضور:

[illegible]

اللجنة العلمية للملتقى

رئيس اللجنة العلمية: أ/د. وداعي عزالدين، جامعة سطيف 2.

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى

أ.د/ بودوخة ابراهيم	أ.د/ علواش فريد	د/ لعجاج عبد الكريم	د/ كسكاس أسماء	د/برامرة صبرينة
أ.د/ كوسة عمار	أ.د/ زايدي آمال	د/ لعطافي مصطفى	د/ زروق نوال	د/ منصورى رؤوف
أ.د/وداعي عزالدين	أ.د/بوخالفة فيصل	د/حمود صبرينة	د/ بن الصغير شهرزاد	د/ليليا قلو
أ.د/صفو نرجس	د/كوسام أمينة	د/ جبيلة عمار	د/ عوايد شهرزاد	د/ حسام مريم
أ.د/ خرشي إلهام	د/ مشري سلى	د/ ذوادي عادل	د/ قرماش كاتية	د/ صلاب سيد علي
أ.د/ توابتي إيمان ريمة سرور	أ.د/عماروش سميرة	د/ داهل وافية	د/شاكري سمية	د/ حمود صبرينة
أ.د/ بن دعاس سهام	د/ بوقندول سعيدة	د/ معمري نصر الدين	د/ بن خليفة مريم	د/ لعموري سعيدة
د/ لعموري سعيدة	د/ نايل صونيا	د/ قريدي سامي	د/قنوني وسيلة	د/ شمس الدين بشير الشريف

اللجنة التنظيمية

رئيسة اللجنة التنظيمية: د/ لرقط سميرة، جامعة سطيف 2.

رئيسة اللجنة التنظيمية: د/ كرميش نور الهدى جامعة سطيف 2.

أعضاء اللجنة التنظيمية

أ/ دربال مديحة	أ/ قاسم لامية	أ/ نمديلي رحيمة	ط.د/ بن سعدون رضا	ط.د/ بوترة شمس الدين
ط.د/ بوصباط آمال	ط.د/ زحاف مريم	ط.د/ لعمارة حسين	ط.د/ بوطالي لينة	ط.د/ كعبش وصال

إشكالية الملتقى

يمثل القطاع العقاري محورا أساسيا في تنمية كل القطاعات، فهو الأساس الذي تبنى عليه كل الخطط وفي كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهو أساس الاستقرار والتعامل بين الناس، كما يشكل ثروة اقتصادية هامة للدولة تمكّنها من تمويل خزintها. ولقد استفاد القطاع العقاري من موجة التحول الرقمي التي شهدها العالم في مجال التكنولوجيا الحديثة التي أسفرت عن إحداث تغيير بشكل كلي في مجمل القطاعات، تسعى السلطات من خلالها إلى بعث الشفافية في التسيير وتحقيق مقتضيات الأمن العقاري خاصة في المجال العقاري وهذا ما أكدّه السيد رئيس الجمهورية في برنامج عمل حكومته، حيث أصبحت الرقمنة خيارا استراتيجيا يتم تكريسها في كافة القطاعات وأهمها القطاع العقاري.

ونظرا إلى العلاقة الجدلية التي تربط العقار بالتعمير على اعتبار أن العقار المادة الأساسية التي توضع عليها المشاريع العمرانية، الشيء الذي يجعل التعمير الأداة القانونية الناجحة في تسخير العقار خدمة للتنمية بكل أبعادها، كان موضوع الأمن العقاري محور إهتمام مختلف الدول ومن بينها الجزائر لما له من أهمية في استقرار المعاملات العقارية، وكذا لما له من علاقة بالطابع المعماري والعمراني للمدن، الأمر الذي يعكس حقيقة تاريخ وحضارة الشعوب، إذ أنها تحمل في طياتها قصصا وأسرارا تكشف عن هوية المكان والإنسان وتتجسد هذه الأخيرة في النمط أو الطابع المعماري للبنى والمدن من خلال أشكال المباني، من حيث التصميم والهندسة المعمارية والمواد المستخدمة والزخارف والأحجام والألوان التي تعكس ثقافة الشعوب وتاريخها، وتخطيط المدينة بما تتضمنه من الشوارع والمساحات والحدائق وتنظيم الفضاءات العامة، متأثرة بجملة من العوامل المختلفة التي تحدد هذا النوع من الطابع أو النمط العمراني، الذي يعكس بدوره السمات والقيم الجمالية التي يعبر عنها المبني والتصميم العمراني للمدينة.

وكغيرها من بلدان العالم، تأثر العمران في الجزائر بمختلف الحضارات المتعاقبة التي أفرزت أشكالا مختلفة من العمارة في نمطها وطابعها المعماري، الذي يعبر عن ثقافات وتاريخ هذه الحضارات المختلفة والمتعاقبة إلى يومنا هذا، وما يتجسد فعلا في تلك المعالم والنماذج العمرانية ذات الخصوصيات الهندسية التي تختلف من منطقة إلى أخرى، كالفصوص المتواجدة في صحراننا الكبرى والمساجد القديمة التي تعبر عن الحضارة في المدينة الإسلامية القلاع والحصون والمعابد والحمامات الساخنة في المدن الرومانية المنتشرة في مختلف مناطق البلاد والكنائس المشيدة في القرنين السابع والثامن عشر، والبنىات القديمة الموروثة عن العهد الإستعماري...؛ إذ أن كل هذه الشواهد والمعالم التاريخية والمدن القديمة في الجزائر تعبر عن الطابع والنمط المعماري لمختلف المدن الجزائرية خلال كل فترة من الفترات المتعاقبة على الدولة الجزائرية.

وتبرز أهمية الموضوع بحكم إرتباطه الوثيق بمتطلبات التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، وباعتباره إحدى مقومات النهوض بالقطاع العقاري وقطاع السياحة وكذا التهيئة والتعمير وقطاع الإسكان؛ ومن هذا المنطلق أولى المشرع الجزائري إهتماما بالغاً لهندسة أطره القانونية والتنظيمية في إطار تحقيق مقتضيات الأمن العقاري كمؤشر رئيسي في سبيل الوصول إلى حوكمة إدارة وتسيير الوعاء العقاري في الجزائر، وتجسد ذلك بسنه مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية

المتعلقة بتنظيم العمران بصفة عامة وبالطابع المعماري للمدن بصفة خاصة؛ على غرار القانون رقم: 90-29 المؤرخ في 01/12/1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم والنصوص التطبيقية له، المرسوم التشريعي رقم: 94-04 المؤرخ في 18/05/1994 المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، المرسوم التنفيذي رقم: 14-27 المؤرخ في 01/02/2014 الذي يحدد المواصفات العمرانية والمعمارية والتقنية المطبقة على البنايات في ولايات الجنوب، المرسوم التنفيذي رقم: 15-19 المؤرخ في 25/01/2015 الذي يحدد كفايات تحضير عقود التعمير وتسليمها المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم: 24-247 المؤرخ في 23/07/2024، المرسوم التنفيذي رقم: 91-175 المؤرخ في 28/05/1991 الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء، المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المؤرخ في 28/05/1991 الذي يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه المعدل والمتمم، المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28/05/1991 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه، القانون رقم: 98-04 المؤرخ في 15/06/1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، القانون رقم: 08-15 المؤرخ في 20/07/2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، المرسوم التنفيذي رقم 22-55 المؤرخ في 2 فيفري 2022 الذي يحدد شروط تسوية البنايات غير المطابقة لرخصة البناء المسلمة، القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18/11/1990 المتضمن التوجيه العقاري، القانون رقم : 03-01 المؤرخ في 17/02/2003 المتعلق بالتنمية المستدامة والسياحة، القانون رقم: 06-06 المؤرخ في 20/02/2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، القانون رقم: 11-04 المؤرخ في 17/02/2011 الذي يحدد القواعد التي تنظم نشاط الترقية العقارية، القانون رقم: 90-30 المؤرخ في 01/12/1990 المعدل والمتمم المتعلق بالأموال الوطنية والقانون رقم: 84-12 المؤرخ 14/06/1984 المتعلق بالنظام العام للغابات ...إلخ.

ويعكس هذا الكم الهائل للنصوص القانونية والتنظيمية المذكورة أعلاه الإهتمام الواسع للمشرع الجزائري والسلطات العليا للدولة بضبط المجال العمراني وتحقيق المؤشرات الدنيا للأمن العقاري؛ والذي دعمته الحكومة الجزائرية بجملة من الإصلاحات الهيكلية والتطبيقات الرقمية الهادفة إلى تصحيح العلاقة بين المواطن والإدارة والعلاقة بين هذه الأخيرة والمتعاملين معها تحقيقا لمقتضيات الأمن العقاري في إطار الإصلاح الإداري والتحول الرقمي، غير أن الواقع يكشف عن العديد من المخلفات السلبية التي كانت نتاجا للتطبيق غير السليم أو المبالغ فيه لهذه النصوص القانونية، مما أسفر عن الناحية القانونية عن تضخم تشريعي، تشعب قانوني، فوضى مفاهيمية وتضارب في التفسير والتطبيق بين مختلف المتعاملين مع هذه النصوص القانونية. وخلف من الناحية الواقعية تعديات وتجاوزات خطيرة خرقت لضوابط التصميم المعماري والبناء والتعمير المقررة قانونا، وهذا ما أثر سلبا على الطابع المعماري للمدن الجزائرية الذي تجسدت أبرز سماته في الآونة الأخير في فوضى معمارية بعيدة كل البعد عن المعايير الدولية للمدن المعاصرة؛ بناءات فوضوية، بنايات أيلة للإنهيار، توسع عمراني عشوائي، طمس الهوية المعمارية القديمة، إضافة إلى الإهتمام بالكم دون النوع في إنجاز السكنات والمرافق العمومية....)؛ لنتساءل اليوم حول مدى مساهمة الهندسة القانونية، المؤسساتية والإجرائية لمجال البناء والتعمير في تحقيق الأمن العقاري وبالتالي ضبط الطابع المعماري للمدن الجزائرية وترقيته إلى مصاف المعايير الدولية تحقيقا لمتطلبات الأمن العقاري؟ وفي ذات السياق يمكن التساؤل أيضا حول مدى تبني الحكومة الجزائرية وإستخدامها للتكنولوجيات الحديثة في عصنة إدارة وتسيير الوعاء العقاري بصفة عامة وعصنة المدن الجزائرية بصفة خاصة ؟

ويأتي هذا الملتقى المندرج ضمن سلسلة النشاطات العلمية لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سطيف2 كفسحة علمية نستدعي من خلالها جميع الباحثين، الطلبة، المختصين ومستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية الفاعلة في مجال البناء والتعمير وإدارة وتسيير العقار، لمناقشة مختلف الإشكالات القانونية والعملية (الإدارية والقضائية) التي يطرحها موضوع هذا الملتقى برؤى وأطروحات وأبعاد متعددة الجوانب في سبيل الوصول إلى تحديد مواطن ضعف المنظومة القانونية والمؤسسية المعنية المختصة في هذا الشأن وإقتراح الحلول الكفيلة بإعادة تصحيح الوضع الراهن لتحقيق الأمن العقاري والنهوض بالمدن الجزائرية إلى مصاف المدن العالمية والذكية.

أهداف الملتقى

تهدف هذه الفعالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالمنظومة القانونية للبناء والتعمير المقررة على المستوى الوطني وتحديد مواطن الخلل فيها ومختلف الإشكالات التي تطرحها؛
- تقييم جودة أداء المؤسسات والإدارات المختصة بضبط المجال العمراني وتلك المختصة بإدارة وتسيير الوعاء العقاري في الجزائر؛
- مناقشة معايير التصميم المعماري للمدن الجزائرية بين الماضي والحاضر، وتحديات ورهانات مواكبة المعايير الدولية للبناء والتعمير؛
- التعريف بمختلف التطبيقات المستحدثة بإستخدام التكنولوجيات الحديثة في القطاع العقاري ومجال التهيئة والبناء والتعمير تحقيقا للأمن العقاري.
- صياغة بنود أرضية وطنية لإعادة النهوض بالطابع العمراني للمدن الجزائرية بما يتواءم مع المعايير الدولية في ظل الموازنة بين إستخدام أساليب التسيير العمومي الحديث للمدن الذكية من جهة، مع الحفاظ على الموروث الحضاري والثقافي للمدن الجزائرية من جهة أخرى.

محاور الملتقى

- المحور الأول:** المنظومة القانونية للبناء والتعمير والمنظومة العقارية في الجزائر تحت المجهر (الأطر القانونية والتنظيمية).
- المحور الثاني:** الأداء الوظيفي للهياكل المؤسساتية المعنية بضبط المجال العمراني وتحسين الطابع المعماري للمدن الجزائرية.
- المحور الثالث:** إشكالات التوازن بين النسق المعماري للمدن الجزائرية ومتطلبات التوسع العمراني للمدن.
- المحور الرابع:** جودة البناء وتحسين الطابع العمراني والمعماري له وتحقيق الأمن العقاري بين الفعالية والقصور.
- المحور الخامس:** تأثير استخدام التكنولوجيات الحديثة في المجال العمراني و آفاق تطويرها وفق مقتضيات الأمن العقاري .

شروط المشاركة

- أن تتصف المداخلة بالجدية والأصالة وألا يكون قد سبق نشرها أو المشاركة بها في أي تظاهرة علمية أو أي نشاط علمي من أي نوع.
- أن يكون موضوع المداخلة ضمن محاور المداخلة.
- أن تتضمن المداخلة ملخصا باللغتين العربية والأجنبية، مع الكلمات المفتاحية.
- ألا تقل عدد صفحات المداخلة عن 12 صفحة وألا تزيد عن 20 صفحة.
- أن تكتب المداخلات باللغة العربية بخط sakkal Majalla (حجم 14 في المتن و12 في الهامش)، وباللغة الأجنبية بخط Times New Roman (حجم 12 في المتن و10 في الهامش)

- ترسل المداخلات على الرابط: <https://form.univ-setif2.dz/index.php/228446?lang=ar>

- للاستفسار يرجى الاتصال بالرقم التالي: 0555860641

آجال المشاركة

آخر أجل لاستقبال المداخلات: **28 أبريل 2025**

آخر أجل للرد على المداخلات المقبولة: **30 أبريل 2025**

تاريخ انعقاد الملتقى: **03 ماي 2025**.

